تجاهل الأنظمة وأمريكا للغضب الشعبي العربي سيرتد عليها

ترجمة وتحرير: نون بوست

منذ الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، اهتزت منطقة الشرق الأوسط باحتجاجات حاشدة. فلقد تظاهر المصريون تضامنًا مع الفلسطينيين الذين تعرضوا لمخاطر شخصية كبيرة، ونزل العراقيون والمغاربة والتونسيون واليمنيون إلى الشوارع بأعداد هائلة. وفي الوقت نفسه، كسر الأردنيون الخطوط الحمراء التي طال أمدها من خلال السير نحو السفارة الإسرائيلية، ورفضت السعودية استئناف محادثات التطبيع مع إسرائيل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى غضب شعبها العميق من العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة.

بالنسبة لواشنطن، وجهة النظر هي أن أيًا من هذه التعبئة لا يهم حقًا. فالزعماء العرب، على أية حال، هم من بين أكثر ممارسي سياسة قبول الأمر الواقع خبرة على مستوى العالم، ولديهم سجل في تجاهل تفضيلات شعوبهم. ورغم أن الاحتجاجات كانت كبيرة، إلا أنه كان من الممكن السيطرة عليها. لقد شجع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وغيره من الزعماء منذ فترة طويلة الاحتجاجات حول المعاملة التي يتلقاها الفلسطينيون، الأمر الذي يسمح لشعوبهم بالتنفيس عن غضبهم وتوجيه غضبهم نحو عدو أجنبي بدًلا من الفساد الداخلي وانعدام الكفاءة. وبمرور الوقت، أو هكذا تقول الحجة، سوف ينتهي القتال في غزة، وسوف يعود المحتجون الغاضبون إلى ديارهم، وسوف يستمر قادتهم في ملاحقة مصالحهم الشخصية، وهو النشاط الذي يتفوقون فيه.

لدى صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة أيضًا تاريخ طويل من تجاهل الرأي العام في الشرق الأوسط – ما يسمى بالشارع العربي. ففي نهاية المطاف، إذا كان الزعماء العرب المستبدون هم من يتخذون القرارات، فليس من الضروري إذن أن نفكر في ما يصرخ به الناشطون الغاضبون أو ما يقوله

المواطنون العاديون لمنظمي استطلاعات الرأي أو وسائل الإعلام. وبما أنه لا توجد ديمقراطيات في الشرق الأوسط؛ فلا داعي للاهتمام بما يفكر فيه أي شخص خارج القصور. وعلى الرغم من كل حديثها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كانت واشنطن دائمًا أكثر ارتياحًا في التعامل مع المستبدين الواقعيين أكثر من التعامل مع الجماهير التي تعتبرها حشودًا متطرفة وغير عقلانية. ونادرًا ما تتوقف للتفكير في الكيفية التي قد يساهم بها هذا في سجلها الكئيب من إخفاقات السياسات.

وتتعزز رغبة الولايات المتحدة في تجاهل المخاوف الشعبية بذكرى سنة 2003، عندما كان الرأي العام العربي معارضًا بشدة للغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، ولكن أغلب زعماء المنطقة تعاونوا مع الغزو ولم يتخذ أي منهم خطوات لمعارضته. وعلى الرغم من عقود من الاحتجاجات الجماهيرية المتكررة ضد الإجراءات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، حافظت الأردن ومصر على معاهدات السلام مع إسرائيل، حتى أن مصر شاركت بنشاط في حصار غزة. وفي الواقع، زاد رضا الولايات المتحدة عن نفسها مع عدم تحقق الانفجارات المتوقعة للغضب الشعبي – على سبيل المثال، بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس أو قصف اليمن. لقد اهتزت قناعة واشنطن لفترة وجيزة بسبب الانتفاضات العربية سنة 2011، لكنها عادت بكامل قوتها مع استعادة الأنظمة الاستبدادية سيطرتها في السنوات التالية.

ويبدو أن هذا هو ما تتوقعه الولايات المتحدة وأغلب المحللين السياسيين هذه المرة أيضًا. فعندما ينتهي القصف أخيرًا، ستعود الحشود إلى منازلهم وتجد أشياء أخرى تثير غضبهم، ويمكن أن تعود السياسة الإقليمية إلى طبيعتها، لكن هذه الافتراضات تعكس سوء فهم جوهري لكيفية أهمية الرأي العام في الشرق الأوسط، فضلًا عن قراءة خاطئة عميقة لما تغير حقًا منذ انتفاضات سنة 2011.

لا يوجد ثرثرة خاملة

ويستخدم صناع السياسات مصطلح "الشارع العربي" لتقليص الرأي العام الإقليمي إلى مجرد صخب جماهيري غير عقلاني ومعادٍ وعاطفي قد يتم استرضاؤه أو قمعه ولكنه يفتقر إلى تفضيلات أو أفكار سياسية متماسكة. ولهذا التعبير جذور عميقة في الحكم الاستعماري البريطاني والفرنسي، وقد تبنته الولايات المتحدة عندما دخلت الحرب الباردة، واعتقدت أن التعليم والرأسمالية قادران على تحويل الشرق الأوسط إلى صورة الغرب. وقد عززت هذه الأفكار سياسة واشنطن في التعاون مع الطغاة العرب الذين يمكنهم السيطرة على شعوبهم. وكان هذا يناسب الزعماء العرب، الذين كان بوسعهم أن يصرفوا الضغوط الغربية بشأن قضايا مثل إسرائيل أو التحول الديمقراطي من خلال الإشارة إلى التهديد المتمثل في الانتفاضات الشعبية والبعبع الإسلامي الذي ينتظرهم في الأجنحة ليأخذوا مكانهم.

وقبل سنة 2011، حدثت ذروة مفهوم الشارع العربي خلال ما يسمى بالحرب الباردة العربية في الخمسينيات، عندما حقق القادة الشعبويون العرب نجاحًا كبيرًا في تعبئة الجماهير ضد الحلفاء الغربيين المحافظين باسم الوحدة العربية ودعم الفلسطينيين. إن مشهد الآلاف من المتظاهرين الغاضبين وهم يردون على خطابات الرئيس المصري جمال عبد الناصر الإذاعية من خلال التظاهر في الشوارع في بلدان بما في ذلك الأردن، ترك انطباعًا قويًا لدى صناع القرار السياسي الغربيين. وخلصت واشنطن، على وجه الخصوص، إلى أن الشارع العربي كان خطيرًا، مما خلق فرصًا للسوفييت. إذًا، لم يكن من المفترض أن يتم التفاهم مع هذه الشعوب؛ بل يجب السيطرة عليها بالقوة. وبعد فترة طويلة من انتهاء الحرب الباردة، استمر هذا التصور، على الرغم من أنه يعتمد على سوء فهم أساسي للسياسة العربية ويستمر في دفع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فضلاً عن العديد من التحليلات السياسية للمنطقة. لقد كان من الأسهل دائمًا رفض الدعم العربي للأراضي الفلسطينية باعتباره متجذرًا في معاداة السامية الرجعية – أو التلويح بالغضب الشعبي من السياسات الأمريكية التي يروج لها السياسيون بسخرية – بدلًا من أخذ أسباب غضب العرب على محمل الجد، وإيجاد سبل لمعالجة همومهم.

لقد تغيرت فكرة الشارع العربي إلى حد ما في التسعينيات والعقد اللاحق. وتبلورت القنوات الفضائية، وخاصة قناة الجزيرة، في هذه العقود وشكلت الرأي العام العربي. وقد أدى ظهور استطلاعات الرأي العام المنهجية والعلمية في تسعينيات القرن العشرين إلى توفير قدر كبير من الوضوح بشأن الفروق الوطنية، والمواقف المتغيرة استجابة للأحداث، والتقييمات المتطورة للظروف السياسية. كما سمح ظهور وسائل التواصل الاجتماعي لمجموعة واسعة من الأصوات العربية بكسر سيطرة وسائل الإعلام وتحطيم الصور النمطية من خلال تحليلاتها المباشرة ومشاركتها التفاعلية. وبعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، بذلت واشنطن جهدًا كبيرًا في حرب أفكار، تهدف إلى مكافحة الأفكار المتطرفة والإسلامية في جميع أنحاء المنطقة، وهو النهج الذي – رغم أنه مضلل – يتطلب استثمارًا كبيرًا في البحوث المسحية والاهتمام الدقيق بوسائل الإعلام العربية ووسائل التواصل الاجتماعي الناشئة، ولكن بعد ذلك، حطمت انتفاضات سنة 2011 الشعور العام بالرضا عن استقرار الحكام المستبدين في المنطقة، وأظهرت أن أصوات الناس بحاجة إلى الاستماع إليها ووضعها في الاعتبار.

المستبدون يهتزون لكنهم ينجون

لا تزال ذكرى انتفاضات 2011 تخيم على كل حسابات استقرار النظام في الشرق الأوسط اليوم. وحملت نتائج تلك الأحداث الثورية دروسًا مختلطة؛ حيث أظهر الانتشار السريع للاحتجاجات التي تهدد النظام من تونس إلى جميع أنحاء المنطقة تقريبًا أن الاستقرار المفترض للأنظمة الاستبدادية العربية كان في الغالب أسطورة. وللحظة وجيزة، لم يعد من المنطقي أن تتجاهل واشنطن خفايا الرأي العام العربي أو تذعن لتأكيدات الحكام العرب المنهكين. ومن الواضح أن الانتفاضات لم تكن مجرد ثوران لشارع عربي طائش؛ بل إن الثوريين الشباب الذين استحوذوا على روح العصر أعربوا عن انتقادات مدروسة وحاسمة للحكام المستبدين الذين تحدوهم، وحتى الإسلاميين في وسطهم تحدثوا بلغة الحرية والديمقراطية. في البداية، تسابقت الحكومات الغربية للتعامل مع هؤلاء القادة الشباب المثيرين للإعجاب وحاولت دعم جهودهم لتحقيق التحولات الديمقراطية وأنظمة سياسية أكثر انفتاحًا.

لكن مثل هذه الدروس سرعان ما تم نسيانها مع استعادة الأنظمة العربية السيطرة من خلال الانقلابات العسكرية، والهندسة السياسية، والقمع واسع النطاق. لقد ساعد المستبدون في جميع أنحاء المنطقة المستبدين الآخرين على استعادة قوتهم، ووقف الغرب ببساطة موقف المتفرج. فعلى سبيل المثال، لم تتصرف الولايات المتحدة عندما دعمت السعودية والإمارات ودول الخليج الأخرى القمع الوحشي الذي مارسته البحرين لاحتجاجاتها في سنة 2011، وضخت الدعم المالي والسياسي للانقلاب العسكري المصري سنة 2013. وجلبت استعادة الاستبداد التي أعقبت ذلك مستوى من القمع تجاوز بكثير ما كان موجودًا قبل سنة 2011؛ حيث قامت الأنظمة في جميع أنحاء المنطقة بسحق وإسكات المجتمع المدني، خوفًا من عودة المعارضة. وساعدت المراقبة الرقمية في تنفيذ هذه الإجراءات القمعية، مما أعطى الأنظمة فهمًا دقيقًا بشكل غير مسبوق لآراء مواطنيها وإمكانية ظهور حركات المعارضة.

وسرعان ما أدت استعادة الاستبداد إلى عودة نموذج قديم للسياسة الخارجية الغربية يقوم على التعاون مع النخب الاستبدادية وتجاهل آراء الجماهير العربية. ولا يمكن رؤية ذلك بشكل أوضح من سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فمنذ سنة 1991 وحتى وقت قريب، قامت واشنطن برعاية عملية السلام جزئيًا لأن القادة الأمريكيين كانوا يعتقدون أن تقديم حل عادل للفلسطينيين أمر ضروري لإضفاء الشرعية على التفوق الأمريكي. ومع ذلك، تجاهلت إدارة الرئيس دونالد ترامب ببساطة الرأي العام الفلسطيني والعربي عندما توسطت في اتفاقيات إبراهيم، التي طبعت العلاقات بين إسرائيل والبحرين والإمارات دون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وبعد تنصيبه في سنة 2021، تخلى بايدن عن وعوده بوضع حقوق الإنسان في المقام الأول وجعل

السعودية منبوذة بسبب قتلها الصحفي جمال خاشقجي وحربها على اليمن. وبدلاً من ذلك، سارع بيأس غير لائق لإنهاء سياسات ترامب المتمثلة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية ودرء المكاسب الصينية في المنطقة من خلال تأمين اتفاق مع السعودية. وليس من قبيل المصادفة أن هجوم حماس على إسرائيل في السابع من شهر تشرين الأول/ أكتوبر تزامن مع ضغوط إدارة بايدن الكاملة من أجل التوصل إلى اتفاق تطبيع سعودي في خضم استفزازات غير مسبوقة من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية.

لقد كانت هناك علامات كثيرة على الاستياء العربي من التطبيع وتحذيرات لا حصر لها من انفجار وشيك في غزة، لكن واشنطن تجاهلتها باعتبارها مجرد مثالا آخر على الاحترام المضلل لشارع عربي اعتقدت أن حلفاءها المستبدين يمكنهم السيطرة عليه، ولقد كانوا على خطأ

وذلك لأن الرأي العام مهم في الشرق الأوسط. فالسياسة مهمة، حتى في ظل الأنظمة الاستبدادية، وفي الشرق الأوسط، تتحرك القوى السياسية بسلاسة بين المحلي والإقليمي. ويجب على القادة الناجحين أن يتعلموا إتقان كلا البعدين من اللعبة؛ حيث إن جزءًا من ضمان بقائهم على قيد الحياة هو معرفة كيفية الرد على الاحتجاجات، ويعتمد الرد على القضية المطروحة.

ويستمع الدبلوماسيون الغربيون إلى الحكام العرب الذين لن يضحوا حتى بمصالحهم البسيطة من أجل الصالح العام إذا تمكنوا من الإفلات من العقاب. وبطبيعة الحال، فإن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان سيعقد صفقة مع إسرائيل إذا اعتقد أنها ستخدم مصالح حكومته ويمكنه امتصاص الغضب الشعبي دون الكثير من المخاطرة. لكن هذا أمر مهم.

في الواقع، يهتم الأمير محمد وغيره من القادة العرب بما قد يؤدي إلى الإطاحة بهم. في أغلب الأحيان، يهتمون بشيء واحد أكثر من أي شيء آخر، وهو البقاء في السلطة. وهذا لا يعني فقط منع الاحتجاجات الجماهيرية التي تهدد النظام بشكل واضح، بل يعني أيضًا الانتباه إلى مصادر السخط المحتملة والاستجابة عند الضرورة لتفاديها. ومع معاناة كل دولة عربية تقريبًا خارج منطقة الخليج من مشاكل اقتصادية حادة، وبالتالي ممارسة أقصى قدر من القمع، يتعين على الأنظمة أن تكون أكثر حذرًا في الاستجابة لقضايا مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى، يركز الزعماء العرب أيضا على اللعبة السياسية الإقليمية ويتنافسون بشراسة لوضع أنفسهم باعتبارهم المدافعين الأكثر فعالية عن هوياتهم ومصالحهم المشتركة. ولهذا السبب فإنهم غالبًا ما يلبسون حتى التحركات الأكثر سخرية وأنانية مظهر خدمة مصالح الفلسطينيين أو الدفاع عن الشرف العربي.

وتعد التصرفات الأخيرة التي اتخذتها دولة الإمارات، مثلما عندما حاولت تبرير اتفاقيات إبراهيم بالادعاء بأنها منعت خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لضم الضفة الغربية، مثالا واضحًا على ذلك.

ويهتم القادة العرب بما يمنحهم ميزة أو يهددهم في لعبة السياسة الإقليمية شديدة التنافسية – سواء كان ذلك ضد المتنافسين العرب الآخرين على النفوذ أو ضد قوى أخرى، بما في ذلك تركيا وإيران. وقد أصبح البعد الإقليمي للمنافسة أكثر حدة على مدى العقد الماضي، بعد أن سلطت الانتفاضات العربية الضوء على الكيفية التي قد تهدد بها التطورات السياسية في مختلف أنحاء المنطقة بقاء أي نظام محلي. وعلى وجه الخصوص، تنافست قطر بشدة مع السعودية والإمارات حول التحولات السياسية والحروب الأهلية في سوريا وتونس وأماكن أخرى، سعيا إلى تشكيل الرأي العام ولكن أيضا الاستجابة له

رد الفعل العكسي للمبنى

من الواضح اليوم بشكل صارخ أنه كان من الخطأ أن تفترض الولايات المتحدة أنها تستطيع تجاهل الرأي

العام العربي بشأن معاملة الفلسطينيين. والواقع أن العرب لم يفقدوا اهتمامهم بهذه القضية. وفي الواقع، لم تفرض الأنظمة العربية قبضة الموت على التعبئة العامة. ويجد كل نظام تقريبًا الآن جماهيره معبئة بشكل غير عادي بسبب ما يعتبرونه حملة الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد غزة وبرنامج التهجير والاحتلال الجديد.

إن المستوى الناتج من التعبئة والغضب الشعبي يتجاوز الغضب الذي اندلع في سنة 2003 بسبب الغزو الأيركي للعراق، ومن الواضح أنه يؤثر على سلوك أنظمة المنطقة. وفي الواقع، يمكن رؤية درجة وقوة التعبئة الشعبية ليس فقط في وسائل الإعلام والحشود في الشوارع، ولكن أيضًا في الانتقادات غير المعهودة لإسرائيل والولايات المتحدة التي تعبر عنها الأنظمة التي تحتاج إلى الحصول على هذا الحق من أجل البقاء. وحتى مصر، الشريك الوثيق للولايات المتحدة، هددت بتجميد اتفاقيات كامب ديفيد إذا غزت إسرائيل رفح أو طردت سكان غزة إلى سيناء.

وقد توحدت وسائل الإعلام العربية، التي كانت مجزأة ومستقطبة سياسيًا بشدة خلال الحروب السياسية الإقليمية في العقد الماضي، إلى حد كبير في الدفاع عن غزة. ولقد عادت قناة الجزيرة، لتعيش أيام مجدها من خلال تغطية الفظائع هناك على مدار الساعة، حتى مع مقتل صحفييها أثناء القتال على يد القوات الإسرائيلية

ولقد عادت وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا، ليس صور الجثث على تويتر أو فيسبوك وإنستغرام الخاضعين للرقابة الشديدة، بقدر ما عادت التطبيقات الأحدث مثل تيك توك، وواتساب، وتيليجرام. إن الصور ومقاطع الفيديو الصادرة من غزة تطغى على الدعاية التي تقدمها إسرائيل والولايات المتحدة وتتجاوز بسهولة التغطية الخافتة التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية.

يشاهد الناس الدمار كل يوم ويواجهون مشاهد مروعة لا تصدق. وهم يعرفون الضحايا بشكل مباشر. إنهم لا يحتاجون إلى وسائل الإعلام لفهم رسائل الواتساب من سكان غزة المذعورين أو لمشاهدة مقاطع الفيديو المرعبة المنتشرة على نطاق واسع على تيليجرام.

لقد دأب الناشطون والمثقفون العرب على تطوير حجج قوية حول طبيعة الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وهي تدخل الخطاب الغربي بطرق جديدة. وكانت القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية، والتي تزعم وقوع إبادة جماعية إسرائيلية في غزة، سببًا في نشر العديد من هذه الحجج في مختلف أنحاء الجنوب العالمي وداخل المنظمات الدولية.

وقد فعلت ذلك من خلال الإشارة ليس فقط إلى تصريحات القادة الإسرائيليين، بل أيضًا إلى الأطر المفاهيمية حول الاحتلال والاستعمار الاستيطاني التي طورها المثقفون العرب والفلسطينيون.

إن حرب الأفكار التي سعت الولايات المتحدة إلى شنها في العالم الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بدعوى جلب الحرية والديمقراطية إلى منطقة متخلفة، قد عكست مسارها، حيث أصبحت الولايات المتحدة في موقف دفاعي بسبب نفاقها في المطالبة بإدانة الهجمات الإرهابية الروسية على أوكرانيا ودعم حرب إسرائيل على غزة.

منطقة بلا هدف

يحدث كل هذا في عصر يتسم، حتى قبل الحرب بين إسرائيل وحماس، بتراجع تفوق الولايات المتحدة وتزايد استقلال القوى الإقليمية. وقد سعت الدول العربية الرائدة على نحو متزايد إلى إظهار استقلالها عن الولايات المتحدة، وبناء علاقات إستراتيجية مع الصين وروسيا وملاحقة أجنداتها الخاصة في الشؤون الإقليمية. وكان استعداد الأنظمة العربية لتحدي التفضيلات الأمريكية سمة مميزة للعقد الماضي، حيث تجاهلت دول الخليج السياسات الأمريكية تجاه التحول الديمقراطي في مصر، وأرسلت الأسلحة إلى

سوريا على الرغم من تحذير واشنطن، ومارست الضغط ضد الاتفاق النووي مع إيران.

وقد أصبح هذا الاستعداد للاستهزاء برغبات الولايات المتحدة أكثر وضوحًا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. فقد شهدت السنتان الماضيتان رفض معظم أنظمة الشرق الأوسط التصويت مع واشنطن ضد روسيا، ورفض السعودية اتباع خطى الولايات المتحدة بشأن تسعير النفط

ومع ذلك، فإن دعم واشنطن غير المحدود لإسرائيل في تدميرها لغزة، أدى إلى وصول العداء طويل الأمد تجاه السياسة الأمريكية إلى ذروته، وأثار أزمة الشرعية التي تهدد كامل صرح التفوق التاريخي للولايات المتحدة في المنطقة. زمن الصعب المبالغة في تقدير مدى تحميل العرب الولايات المتحدة المسؤولية عن هذه الحرب. ويمكنهم أن يروا أن مبيعات الأسلحة الأمريكية وحق النقض في الأمم المتحدة هما وحدهما اللذان يسمحان لإسرائيل بمواصلة حربها.

إنهم يدركون أن الولايات المتحدة تدافع عن إسرائيل بسبب أعمال مماثلة لتلك التي أدانت الولايات المتحدة روسيا وسوريا بسببها. ويمكن رؤية مدى هذا الغضب الشعبي في فك ارتباط عدد كبير من العاملين الشباب في المنظمات غير الحكومية والناشطين عن المشاريع والشبكات المدعومة من الولايات المتحدة والتي تم بناؤها على امتداد عقود من الدبلوماسية العامة، وهو التطور الذي أشارت إليه أنيل شيلين في استقالتها المبدئية من منصبها كموظفة للشؤون الخارجية في وزارة الخارجية في آذار/ مارس.

ولا يزال البيت الأبيض يتصرف وكأن لا شيء من هذا يهم حقًا، فسوف تبقى الأنظمة العربية قائمة، وسوف يتلاشى الغضب أو يُعاد توجيهه نحو قضايا أخرى، وفي غضون أشهر قليلة، تستطيع واشنطن العودة إلى العمل المهم المتمثل في التطبيع الإسرائيلي السعودي. وهذه هي الطريقة التي عملت بها الأمور تقليديا.

لكن هذه المرة قد تكون مختلفة؛ حيث إن الفشل الذريع في غزة، في لحظة تحول القوى العالمية وتغيير حسابات القادة الإقليميين، يظهر مدى ضآلة ما تعلمته واشنطن من سجلها الطويل من الإخفاقات السياسية. إن طبيعة ودرجة الغضب الشعبي، وتراجع التفوق الأمريكي وانهيار شرعيتها، وإعطاء الأولوية للأنظمة العربية لبقائها الداخلي، فضلا عن المنافسة الإقليمية، تشير إلى أن النظام الإقليمي الجديد سيكون أكثر اهتماما بالرأي العام، مقارنة بالنظام القديم. وإذا استمرت واشنطن في تجاهل الرأي العام، فسوف تقضي على خططها لما بعد انتهاء الحرب في غزة.

المصدر: فورين أفيرز

رابط المقال: https://www.noonpost.com/210271/